

أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
في القوائم المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية
(دراسة تطبيقية على المتعاملين ببورصة القاهرة للأوراق المالية)

د/ أحمد حسن توفيق حسن

مدرس المحاسبة - معهد المستقبل العالى للدراسات التكنولوجية المتخصصة
أستاذ مساعد المحاسبة - جامعة شقراء

**أثر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
في القوائم المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية
(دراسة تطبيقية على المتعاملين ببورصة القاهرة للأوراق المالية)**

د/ أحمد حسن توفيق حسن

مدرس المحاسبة

معهد المستقبل العالي للدراسات التكنولوجية المتخصصة

استاذ مساعد المحاسبة - جامعة شقراء

ملخص

يهدف البحث الى تحديد اثر الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية من قبل الشركات المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المتعاملين في الأوراق المالية ببورصة القاهرة، ولأغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ووزعت استبانة على عينة عشوائية بسيطة من المستثمرين والمضاربين المتعاملين في الأوراق المالية من خلال شركات الوساطة أعضاء بورصة القاهرة. وبلغ حجم الاستبيانات الموزعة (80) استبانة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: أن القرارات الاستثمار في اسواق الأوراق المالية تتأثر بدرجة كبيرة بالتجارب والخبرات السابقة للمستثمرين، كذلك التزام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه (المجتمع، العملاء، الموظفين، البيئة) يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين. لا يزال الفكر المحاسبي المعاصر لم يتوصل إلى طرق محاسبية تتميز بموضوعية في عملية القياس المحاسبي لمنافع الأنشطة الاجتماعية وذلك بسبب الصعوبات التي تتمثل في التعبير عن هذه المنافع بالقياس النقدي .

مقدمة:

طالما كان الإطار الفكري المحاسبي للشركات يعاني من القصور لعدم قدرته على تقديم اجابات محددة لعدد من المشاكل التي تواجه المحاسب مثل قياس التكلفة والعائد الاجتماعى، حيث ظهر مصطلح المحاسبه عن المسئوليه الاجتماعيه لأول مره عام 1923 حيث اشار (sheldon) الى ان مسئوليه اى شركه هى بالدرجه الاولى مسئوليه اجتماعيه. وان بقاء اى منظمه واستمرارها يفرض عليها ان تلتزم وتستوفى مسؤولياتها الاجتماعيه عند اداء وظائفها المختلفه. مما ادى الى زياده المطالبات لتطوير الانظمه المحاسبية لأغراض العرض والاقتصاح عن المعلومات الخاصه بالجوانب والانشطه الاجتماعيه للمؤسسات وبيان طرق الاقصاد عنها فى التقارير الماليه.

ومن هذا المنطلق فإن المؤسسات تسعى الى تبنى الاقصاد عن مختلف انشطتها الخاصه بالمسئوليه الاجتماعيه، إلا ان الاقصاد عن المسئوليه الاجتماعيه يوجب على المؤسسه القيام بعملية حصر تكاليف المسئوليه الاجتماعيه وتبويبها على مستوى مجالاتها المختلفه وعرضها فى القوائم والتقارير الماليه وقياس العائد او المنفعه الاجتماعيه الناتجه عنها واثرها على الاداء المالى للمؤسسات الاقتصاديه.

مشكله البحث

هناك تفاوت كبير فى درجة الوعي بين المستثمرين فى أسواق الأسهم للبلدان المتقدمه والمستثمرين فى أسواق الأسهم للبلدان النامية، ويعود السبب فى ذلك إلى الكمية الهائلة من المعلومات التي تتوفر للمستثمرين فى البلدان المتقدمه حيث تقوم الشركات بنشر تقاريرها الماليه المفصلة كما تقوم أسواق الأوراق الماليه المنظمه بنشر بيانات ومؤشرات ماليه لكل الشركات المسجله لديها فى الصحف المتخصصه أما فى البلدان النامية فتفتقر سوق الأوراق الماليه إلى الكفاءه بسبب النقص الشديد فى المعلومات المتاحة لدى المستخدمين وبالتالي عدم توفر درجة الوعي الاستثماري. ومن هذا لمنطلق أهتمت الهيئات والمنظمات الدوليه التي تضبط وتحكم الممارسات المحاسبية على الالتزام بقياس التكاليف

الخاصه بالمسئوليه الاجتماعيه والافصاح عنها، حيث يحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعد في اتخاذ قراره الاستثماري خاصه في مجال الاستثمار بسوق الأوراق الماليه حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم الماليه .

هدف البحث

يهدف البحث الى :

- 1- التعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق الماليه لخدمة المستثمرين الحاليين والمرقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق الماليه .
- 2- التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق الماليه بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية.
- 3- الوقوف على مدى ادراك المستثمرين في بورصه الأوراق الماليه لاهميه الافصاح المحاسبى عن المسئوليه الاجتماعيه بالقوائم الماليه للشركات المساهمه المدرجه بسوق الأوراق الماليه .
- 4- بيان اثر التزام الشركات المساهمه المدرجهه ببورصه الأوراق الماليه بالافصاح المحاسبى عن مسئولياتها الاجتماعيه على اتخاذ القرارات الاستثماريه

فروض البحث

- 1- عدم الإفصاح المحاسبى عن المسئوليه الاجتماعيه في القوائم والتقارير الماليه او محدوديته يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثماريه .
- 2- إن الإفصاح المحاسبى الكافي والمناسب للقوائم الماليه يساهم في تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وضمان توفر فرص متكافئه لهم.
- 3- توجد علاقه ذات دلالة احصائيه بين الالتزام بالافصاح عن المسئوليه الاجتماعيه بالقوائم الماليه تجاه (العملاء، الموارد البشرية، البيئه، المساهمين) وبين ترشيد اتخاذ القرارات الاستثماريه للمتعاملين ببورصه الأوراق الماليه

متغيرات البحث

- المتغير المستقل: الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويتكون من عدة متغيرات فرعية تتمثل في التالي: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموارد البشرية (الموظفين)، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المساهمين.
- المتغير التابع: القرارات الاستثمارية.

منهج البحث

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالأسواق المالية والإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات ومن خلال التعرف على واقع العمل في سوق عمان المالي .

الدراسات السابقة

1- الدراسات العربية

1/1 دراسة (بدوي وعثمان 2000)

هدفت الدراسة الى التعرف على اسس الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحده الاقتصادية، ويتطلب بتحقيق هذا الهدف دراسة الاسهامات الفكرية والمهنيه المتاحة فى هذا المجال بغية تقييمها للتوصل الى المحاور الاساسيه التى يمكن ان يركز عليها الإفصاح الملائم عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحده الاقتصادية.

ومن نتائج الدراسة ان تحديد نوعية المعلومات التي ينطوي عليها الإفصاح في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تخضع لاعبارات تتمثل في لغة الرسالة التي تصحح عنها تلك المعلومات ومضمونها وطريقة عرضها. حيث يتطلب الإفصاح عن انشطته المسؤولية الاجتماعية ان تمتد لغة التعبير عنها الى اكثر من التعبير الكمي النقدي بما يتلائم مع طبيعته النشاط الاجتماعي المراد الإفصاح عنه، كما يتسع مضمون الرسالة المحاسبية ليشتمل على المعلومات الكمية غير النقدية وكذلك المعلومات الوصفية حول تأثيرات العمليات الاجتماعية الى لا يمكن قياسها بمقاييس كمية، أما بالنسبة لطريقة عرض المعلومات الاجتماعية فإنه من المنطقي عدم ظهورها في صلب القوائم المالية المنشورة، حيث يكون استخدام القوائم الاضافية الملحقه بالقوائم المالية بمثابة الطريقة الأكثر ملائمة لعرض معلومات المسؤولية الاجتماعية.

ومن اهم توصيات الدراسة قبان الهيئات العلمية كجمعية المحاسبين والمراجعين المصريه بوضع المعايير الاسترشادية للوحدات الاقتصادية بشأن اسس القياس والتقرير عن الانشطة المحدده لمجالات المسؤولية الاجتماعية.

2/1 دراسة (بامزاحم، 2003)

هدفت الدراسة إلى تحليل واختبار أثر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي البيئي في الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تتداول أسهماها في سوق عمان المالي. وقد تم قراءة وتحليل القوائم المالية لاثنتي عشرة شركة من الشركات المساهمة التي نشاطها يضر بالبيئة، وكذلك من خلال تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من شركات الخدمات المالية العاملة في سوق الأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي لم يكن إفضاحاً مرضياً، وأن ما يتم الإفصاح عنه لا يزيد عن كونه إفضاحاً نوعياً وصفياً، وما زال يحتاج إلى تطوير كبير، وعينة الدراسة ترى أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي للشركات التي يساهمون أو يستثمرون فيها يعد إفضاحاً غير كاف، حيث كان المتوسط الحسابي لردود الأفراد على هذه الفرضية (2.6) وقد تم رفض الفرضية، بخصوص أهمية المعلومات التي يقدمها هذا الإفصاح فقد كانت إجابات

أفراد الدراسة إيجابية، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.9) مما يعني قبول الفرضية التي تقول أن الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي البيئي يقدم معلومات مهمة لأغراض اتخاذ قرار الاستثمار .

3/1 دراسة (ابو العزم 2005)

بعنوان " معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية "

هدفت هذه الدراسة الى بيان مفهوم اليات الإفصاح البيئي ومراجعته اهم الدراسات السابقة التي تعرضت لدوافع ومعوقات الإفصاح البيئي، واستعراض ما ورد بالتشريعات المصرية المعاصرة عن متطلبات الإفصاح البيئي، والوقوف على واقع الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية، واستطلاع آراء الشركات المصرية بعيته سوق المال، وكذلك اداء اعضاء الجمعية المصرية للاوراق المالية عن المعوقات المحتملة لإفصاح الشركات المصرية عن المعلومات البيئية .وخلصت الدراسة الى أن معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية موزع على اربع اسباب اساسيه هي :

- عدم التزام الشركات بالإفصاح البيئي .
- نقص الوعي العام بالقضايا البيئية.
- تجنب الخسائر التي قد تلحق بالشركة .
- غياب البعد البيئي في تقييم نجاح الشركات.

ولقد اوصت الدراسة الى اهتمام الهيئة العامه لسوق المال بالإفصاح البيئي للشركات. وإن تضع القواعد المنظمه له مساره للهيئات المشرفه على سوق المال في الولايات المتحدة الامريكه والدول الاوربيه وتلبيه حاجه المجتمع المصري، واوصت بزياده جرعته ماده البيئه في وسائل الاعلام والمناهج الدراسيه لزياده وعى المجتمع بالاثار البيئيه للشركات ذات الحساسيه البيئيه، وزياده دور جمعيات حمايه المستهلك والمجتمع المدني في زياده الوعي البيئي وحث المستهلكين على تفضيل منتج الشركات الصديقه للبيئه.

4/1 دراسة بلوصنام وزوينه (2012) :

بينت هذه الدراسة اهم العوامل التي تؤثر على الإفصاح الاجتماعي بصفه عامه وفي شركة البوتاس العربيه المساهمه العامه الاردنيه بصفه خاصه، وقد تم التعبير عن المتغير التابع (الإفصاح الاجتماعي) على اساس التكاليف الاجتماعيه المفصح عنها خلال الفتره الزمنيه من عام 2005 وحتى 2010، في حين ان المتغيرات المستقله تمثلت في : حجم الاصول، وحجم مجلس الاداره (ممثلاً في عدد اعضاء مجلس الاداره)، وحجم المبيعات (العائد على الاصول)، وعمر الشركه. وتوصلت الدراسه الى ان شركه البوتاس العربيه المساهمه المحدوده تلتزم بالإفصاح عن بعض الانشطه الاجتماعيه ولكن ليس بشكل منفصل عن القوائم الماليه الرئيسيه، كما توصلت الدراسه الى وجود تأثير لحجم المبيعات على الإفصاح الاجتماعي للشركه، في حين ان تأثير كل من عمر الشركه وعدد اعضاء مجلس الاداره على الإفصاح الاجتماعي للشركه كان ضعيفاً، ولم تظهر نتائج الدراسه اي تأثير لزيادة حجم الاصول على الإفصاح الاجتماعي.

5/1 دراسة (صبيح، 2014)

هدفت الدراسه إلى معرفة مدى التزام شركات المساهمة السعوديه والإفصاح عن المسؤليه الاجتماعيه وذلك من خلال التقارير الماليه المنشوره للعام المالي 2012م، وبيان علاقة الإفصاح الاجتماعي ببعض المتغيرات كحجم رأس المال والأصول والأرباح. وتوصلت الدراسه إلى أن إفصاح الشركات المساهمة كان متدنياً بشكل عام، وأن هناك علاقة طرديه ضعيفه بين إفصاح الشركات عن المسؤليه الاجتماعيه وتلك المتغيرات.

6/1 دراسة (الزامل، 2015)

الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤليه الاجتماعيه في التقارير السنويه للشركات الصناعيه المساهمة السعوديه، ودراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤليه الاجتماعيه وبعض خصائص الشركات وأليات الحوكمه. ويطقت الدراسه على الشركات الصناعيه للمساهمة السعوديه في قطاعي البتروكيماويات والاسمنت والمدرجه

في السوق المالي السعودي لعام 2013، والبالغ عددها 27 شركة. وتوصلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة السعودية محل الدراسة، ووجود علاقة ايجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من إجمالي الأصول وإجمالي المبيعات.

2- الدراسات الأجنبية:

1/2 دراسة (Hall and Rieck 1998)

هدفت الدراسة إلى معرفة اثر الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات على نرؤه حمله الاسهم حيث رصدت 349 افصاح اجتماعي وبيئي قدمتها الشركات المساهمة العمه المدرجه في (وول ستريت) في الولايات المتحدة الامريكه بين عامي 1982.1995 من ضمنها منتجات صديقه للبيئه وحقوق المرأه وثبرعات لمنظمات خيريّه وجميعها كانت تلوعيه دون الزام حكومي او ضغط جماعات حمايه البيئه، وفي ذات الوقت رصدت اسعار الاسهم. وتوصلت الدراسة الى ان هناك اثر ايجابي للممارسات الاجتماعيه الايجابيه التي قامت بها الشركات على التقييمه السوقيه للشركه، ولم يثبت ان هناك اي علاقه عكسيه معنويه احصائيّه بين الممارسات الاجتماعيه للشركات وقيمتها، وان السوق يميز بين الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعيه وتلك التي لا تقوم بذلك. واوصت الدراسه ادارات الشركات بان تستخدم بحكمه النشاطات الاجتماعيه من اجل رفع قيمه شركاتها.

2/2 دراسة (Friedman and Miles , 2000)

هدفت الدراسه الى فحص العلاقه بين الافصاح الاجتماعى والبيئى من جه والاستثمار الاجتماعى المسؤول من جهة اخرى، عبر اراء 14 خبير في مجال المسؤليه الاجتماعيه في بريطانيا. وتوصلت الدراسه الى مجال الافصاح الاجتماعى والبيئى مقبل على تغيرات كبيره وواسعه نحو الافضل في الكم والنوع، واصبح الكثير من افراد المجتمع يهتمون بالكيفيه التي تستثمر بها اموالهم، وزياده القلق على الاستثمار في الاسواق العاليه،

واحد النتائج المحتملة لهذا هو التوجه نحو الاستثمارات الاخلاقية والمسئولة اجتماعيا مما يؤثر على سلوك الشركات وادارت صنائيق الاستثمار، الامر الذي سيؤدي الى زياده الطلب على الاقصاد الاجتماعى والبيئى ضمن مفاهيم المحاسبه التقليديه. واوصت الدراسة بزياده الاهتمام بالاقصاد الاجتماعى والبيئى.

3/2 دراسة (Ndemanga & Koffi, 2009)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية للقطاع الصناعي التابعة له الشركة على أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وطبقت الدراسة على (49) شركة وتوصلت الدراسة أن الحكومة ومؤسسات الاستثمار تؤيدان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن هناك علاقة طردية قوية بين قطاعات صناعية معينة وبعض مؤشرات الأداء البيئي.

4/2 دراسة (Macarulla & Talalweh, 2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح للمسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات السعودية المدرجة في السوق الرياض المالي، التعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وخصائص هذه الشركات. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح في الشركات السعودية منخفض بشكل واضح، ووجود علاقة بين حجم الشركة والقطاع الاقتصادي والربحية مع مستوى الإفصاح لجميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

5/2 دراسة (Muttakim & Khan, 2014)

هدفت الدراسة إلى بيان علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ببعض المحددات مثل: ملكية الاسرة، وحجم الشركة، والصناعة الموجهة نحو التصدير، ونوع الصناعة. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (116) شركة من الشركات الصناعية المدرجة ببورصة دكا بدولة بنغلادش على تقاريرها من عام 2005م وحتى 2009م. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية وهامة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكل من حجم الشركة والصناعة الموجهة نحو التصدير، ونوع الصناعة. وأن هناك علاقة سلبية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وملكبة الأسرة.

6/2 دراسة (Lu & Abeysekera, 2014)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر كل من أصحاب المصلحة وبعض خصائص الشركات. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (100) شركة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم الصيني لعام 2008م. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي وكل من: حجم الشركة، والربحية، ونوع الصناعة، ودور المساهمين كان مؤثراً بشكل أكبر في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتأثير الدائنين كان واضحاً في الإفصاح عن المسؤولية البيئية بشكل كبير.

وتحقيقاً لأهداف هذا البحث يتم تقسيمه الى :

المبحث الأول : الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على القرارات الاستثمارية

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية على المتعاملين ببورصة القاهرة للاوراق المالية

المبحث الاول : الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

وأثره على القرارات الاستثمارية

يتمثل الإفصاح المحاسبي الكامل في مساهمات الشركة المجتمعية في الأسلوب أو الطريقة التي بموجبها تستطيع الشركة إعلام المجتمع المالي بأطرافه المختلفة عن أنشطتها المتنوعة ذات الأبعاد الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية والإيضاحات المرفقة أداة ملائمة لذلك (خلف، 2009). فإداء الشركة الاجتماعي ينعكس على بيانات مالية هامة في القوائم المالية منها صافي الأرباح وهذه البيانات يسترشد بها فئات المجتمع المالي في اتخاذ القرارات ومن هذه الفئات المستثمرين الحاليين والمستقبليين في الأوراق المالية، حيث قد تلعب البيانات المالية التي نعكس الأداء الاجتماعي للشركة دور هام في تحديد نوع القرار الاستثماري الذي يعد من أهم القرارات الاقتصادية. وللوقوف على مدى تأثير الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على القرارات الاستثمارية ينقسم المبحث الى النقاط التالية (القاضي، حسين، حمدان، مأمون 2001): :

أولاً: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية :

1. المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

تاولت العديد من الأدبيات المحاسبية تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منها:

(أ) تعريف (سمير ابو الفتوح 1987)

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تهدف الى تحقيق مجموعه من الاهداف تتمثل في:

- تحديد صافي الاسهام الاجتماعي وقياسه للوحده خلال الفتره.
- تحديد مدى التماسك بين استراتيجيات اداء الوحدات الاقتصادية .
- توفير معلومات مناسبة عن اهداف الوحده الاقتصاديه وسياساتها وبرامجها ومساهماتها في مجال الاهداف الاجتماعيه لجميع فئات المجتمع (العاملين، المستهلكين، البيئه، أفراد المجتمع الخارجى)

(ب) تعريف (مؤيد الفضل 1994)

محاسبة المسؤولية الاجتماعية لابد ان تتعلق بجانبين هما :

- القياس الاجتماعي
- الإفصاح الاجتماعي للمعلومات في القوائم والتقارير الماليه .

(ج) تعريف (محمد مطر 2000)

تُعرّف من فروع المحاسبة بهدف الى تحديد نتيجه اعمال المنشأ ومركزها المالى من منظور اجتماعى باعتبارها عضوا فاعلا فى المجتمع فتربط بالفئات الاخرى منه ضمن علاقه تعاقدية مستمدة من قواعد البعد الاجتماعى الذى يجمع بين مصالح تلك الفئات *

(د) تعريف (محمد فطوم 2015)

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي نظام محاسبي مثل محاسبة شركات الاموال والأشخاص ومحاسبة التكاليف وغيرها من الانشطة المحاسبية، تهتم بوظيفة القياس

والاقتصاح عن العمليات التي تحدث بين المؤسسه وبينتها الخارجيه ويشمل كل التكاليف والمنافع المتعلقة بذلك بما تضمن توصيل المعلومات المترقبه على قيام الاداره بمسئولياتها الاجتماعيه لمختلف الفئات المستفيدة داخل المجتمع بغرض مساعدتها في اتخاذ القرارات الرشيده وتقييم الاداء الاجتماعى لاي مؤسسه .

ومما سبق يمكن تعريف المحاسبه عن المسئوليه الاجتماعيه بانها : * نظام فرعى لنظام المعلومات المحاسبى يهدف الى قياس الاثر الاجتماعى لانشطه المنشأه لكل من العاملين والعملاء والبيئه والمجتمع)

2 . أهداف المحاسبه عن المسئوليه الاجتماعيه

مما سبق يمكن تحديد اهداف المحاسبه عن المسئوليه الاجتماعيه فيما يلى (أحمد، نور الدين عبدالله 2005) :

- أ) تحديد وقياس صافى المساهمه الاجتماعيه للمنشأه للعناصر الخارجيه والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع .
- ب) تحديد إستراتيجيه المنشأه التي تتماشى مع الأولويات الاجتماعيه من ناحيه العلموح المقبول للأفراد من ناحيه أخرى.
- ج) توفير البيانات الملائمه للأطراف المجتمعيه والتي تسهل للمجتمع عمله إتخاذ القرارات الإستثماريه .
- د) توفير المعلومات الاجتماعيه ونتائج القياس المحاسبى إلى الأطراف الاجتماعيه المستفيدة
- هـ) تقييم الأداء الاجتماعى للمنشأه .
- و) مساعده إداره المنشأه فى وضع البرامج الاجتماعيه وتحديد مساهمتها اللازمه فى ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
- ز) توفير بيانات ومعلومات عن نقاط القوه والضعف فى المساهمات الاجتماعيه للمنشأه.

3. مزايا نظام المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية : (Zairi, Mohammad 2000)

- أ) تحسين سمعة الشركات والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات واصحاب المصالح ومستوى الشفافية التي تتعامل به هذه الشركات ويسهم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- ب) استقطاب العناصر البشرية المميزة حيث يمثل التزام الشركات بمسئوليتها اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه عنصر جذب للكفاءات في مختلف المجالات .
- ج) حسن ادارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي
- د) زيادة قدره الشركات على الابتكار
- هـ) زيادة الثقة في الاداء الاقتصادي للشركة الذي يعكس ثقة الهيئات المالية بالشركة وما له تأثير على القرار الائتماني .

4- مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

قد عرف "Burke" الإفصاح الاجتماعي على أنه عرض البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة (Burke.1980.P22) ولقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن بيانات الاجتماعية التي تتحملها المنشأة .

حيث يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في معالجة القصور في قابلية القوائم المالية على المقارنة بين المنشآت (عبد المجيد،1987)، وإن تضمنت القوائم المالية بيانات عن التكاليف الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية اجتماعيا .

ولم يقتصر المستثمرون على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار بل تعدى ذلك إلى الجوانب والمعايير الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية وهذا ما نتج عنه ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي (ETHICS INVESTORS) (SPICER,1978).

حيث ان زيادة ضغط الرأي العام بالنسبة للمشاكل البيئية والاجتماعية التي قد تسببها منشآت الأعمال دفع الحكومات لإصدار القوانين وتحقيق نوع من الإشراف وفرض العقوبات والغرامات على المنشآت المخالفة، الأمر الذي أدى إلى حث المنشآت على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام ببيانات التكلفة الاجتماعية لتجنب العقوبات والإجراءات القانونية (عبد المجيد، 1983).

ولقد خلصت الدراسات العلمية ومحاولات التطبيق العملي الى اتباع إحدى

الطريقتين:

1- طريقة الدمج :

وتعتمد هذه الطريقة على دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن فوائدها المالية ذات الغرض العام (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) ويأخذ أسلوب العرض في طريقة الدمج أحد الشكلين التاليين (الفرع، عبدالرزاق، الهنداوي، رياض 2011) :

1/1- قائمة العمليات الاقتصادية - الاجتماعية

وتسمى بنموذج "LINOWES" : وهي شكل شبيه بقائمة الدخل التقليدية يمثل قائمة تخص الأداء التشغيلي والاجتماعي للمشروع توضح هذه القائمة نتيجة المقابلة الزمنية للعمليات ذات التأثيرات الموجبة والسالبة في مجالات ثلاثة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجال الموارد البشرية، مجال الموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة ويتم تقسيم عناصر هذه المجالات الثلاثة من حيث تأثيراتها كإلى على حدى إلى تحسينات (IMPROVEMENTS) أو تأثيرات موجبة وإلى أضرار (DETRIMENTS) أو تأثيرات سالبة.

2/1- تعديل القوائم المالية التقليدية

حيث تعد قائمة الدخل المعدلة بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، أي يعدل ربح التشغيل المحاسبي بأعباء المسؤولية الاجتماعية في مجالاتها الأربعة، المساهمة

البيئية، المساهمات العامة، الموارد البشرية، مجال المنتج أو الخدمة ويمكن أن تقسم هذه الأعباء في مجالاتها الأربعة إلى الأعباء الإجبارية وإلى الأعباء الاختيارية ليتم التوصل في نهاية التعديلات إلى صافي الدخل المعدل. (Narwal, Mahabir 2010)

وبناء على ذلك يتم تعديل قائمة المركز المالي التقليدي بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية وتهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجالات الأداء البيئي وما يقابلها من حقوق للغير، بحيث يتم تحديد صافي الأصول (NET A SSETS) في كل من المجالات الأربعة : مجال المساهمات البيئية، والمساهمات العامة، والموارد البشرية وأخيرا مجال المنتج. (Kandola, Pratima 2004)

2- طريقة الفصل :

- تأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية في هذه الطريقة احد ثلاثة أشكال وهي:
- تقارير وصفية تصف بطريقة سردية أو روائية (NARRATIVE) الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها الوحدة، وهي عادة أنشطة الالتزام الاختياري للمشروع دون محاولة تقويم وتحليل التكاليف والمنافع المترتبة على هذه الأنشطة وتمثل هذه التقارير المرحلة الأولى من مراحل تطور محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ولقد اقترحت مثل هذه التقارير الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) عام 1973.
 - تقارير تفصح عن الجانب التكاليفي لتأثيرات أنشطة المسؤولية الاجتماعية دون التعرض لقيمة المنافع وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات.
 - تقارير تفصح عن كل من تكاليف ومنافع أنشطة المسؤولية الاجتماعية وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات. يلاحظ أن تأثيرات الأنشطة الاجتماعية في النوع الثاني والثالث يتم تقديمها والتعبير عنها بوحدة النقد الوطني السائدة بينما يعتمد في النوع الأول أسلوب الإقصاص والتقييم الروائي.

لاشك أن النوع الأخير هو اشمل أنواع التقارير. ولقد اقترح 'ESTES' في كتابة المحاسبة (المحاسبة الاجتماعية للشركات عام 1976) نموذجا لهذا النوع من التقارير يتم فيه

مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية بهدف التوصل إلى صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى المشروع.

إن التقارير السابقة في طريقة الدمج نموذج (LINOWES) في صورة قائمة العمليات الاقتصادية - الاجتماعية ونموذج تعديل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وكذلك في طريقة الفصل (النوع الثاني تقارير المدخلات والنوع الثالث تقارير المدخلات والمخرجات) تعاني جميعها من صعوبات القياس المحاسبي المالي لمعظم أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي تفقر إلى درجة مقبولة من الموثوقية (RELIABILITY) أو الموضوعية (OBJECTIVITY) الأمر الذي يضعف من ملاءمتها (RELEVANCE) لاتخاذ القرارات لدى أصحاب المصالح. لذلك إن تلك التقارير لا تصلح إلا للاستخدامات الداخلية لذلك فإن أكثر التقارير شيوعاً لأغراض الإفصاح الخارجي هي تلك التي تقتصر فقط على بيان تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية دون التعرض إلى جانب المنافع، أي تقارير المدخلات فهي أكثر موثوقية.

تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد:

إن الإفصاح السابق هو إفصاح محاسبي روئي أو قيمى ومن المفيد إضافة معلومات تعكس نتائج قياس التأثيرات البيئية والاجتماعية الكلية للمشروع في صورة أرقام ونسب وإحصاءات غالباً ما تكون أرقاماً طبيعية فيزيائية أو بيولوجية وتعرض الأرقام على أساس مستويات قياسية معيارية يحددها المختصون بعلوم البيئة لتكون معياراً للرقابة على المستويات الفعلية وتحديد نوع وحجم الانحراف وذلك على غرار التحاليل الطبيعية التي يعتمدها الطبيب لمساعدته في تشخيص المرض ووصف العلاج ويسمى مثل هذا التقرير تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد (حنان، رضوان 2003).

5- نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين على مفهوم محدد للإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية فإذا كان الإقصاح المحاسبي يتطلب أولاً إعداد وتجهيز المعلومات التي يتم الإقصاح عنها تمهيداً لنقلها إلى مجموعة الأطراف ذات الاهتمام بها، فإن استيعاب نطاق الوظائف المحاسبية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية يستلزم تطوير المقاييس الملائمة لقياس الأداء الاجتماعي للوحدة، وطرق التقرير عن نتائج هذا القياس، لإرساء تصور عام لما يمكن أن تكون عليه أسس الإقصاح الملائم للمسؤولية الاجتماعية، وبحيث لا ينبغي أن تقف صعوبة قياس بعض التكاليف أو المنافع الاجتماعية حجر عثرة أمام الإقصاح عنها، خاصة وأن الآثار الاجتماعية قد تكون تراكمية تظهر بعد عدة فترات بما يصعب من قياسها في تاريخ حدوثها، وذلك على أساس أن القياس التقريبي لأغراض الإقصاح عن المنافع والتكاليف الاجتماعية في تاريخ حدوثها أفضل من عدم قياسها على الإطلاق، وذلك للإقصاح عن مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية (بنوي وعثمان، 2000)

وتتمحور الأساليب المقترحة للإقصاح عن النشاطات الاجتماعية حول التالي)
(الشرايري، والمومني، 2006)

- 1- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامناً مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.
- 2- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم ثوب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، العاملين أو الموارد البشرية، والبيئة، والمجتمع، والمستهلكين.
- 3- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإقصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.

4 - أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية منصمعة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وينطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

وأقرز التراث المحاسبي العديد من النماذج التي يتم من خلالها إيصال المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية إلى مستخدميها ومن هذه النماذج:

▪ النماذج الوصفية: (محمد الفيومي، 2004)

"تعد النماذج الوصفية من أكثر نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت شيوعاً في الاستخدام، فهي تتضمن وصفاً للأنشطة التي قامت بها المنشأة وفاء بالتزاماتها الاجتماعية، دون أن يكون هذا الوصف مقترناً بتحليل عناصر التكاليف الخاصة بهذه الأنشطة، أو بقيم المنافع المتحققة منها، ويمثل التقرير الذي أعدته شركة Eastern Gas and Fuel Associates ولحداً من النماذج التطبيقية لهذا النوع من التقارير، فقد شمل أربع صفحات تحت عنوان) نحو المحاسبة الاجتماعية (، تضمنت معلومات عن الأمن الصناعي، وتوظيف الأقلية، والإعانات والرواتب الخاصة بالعجزة، وقد تم التعبير عن هذه المواضيع في صورة نسب كمية غير مالية. مقارنة بين بيانات عام 1973 (العام المعد عنه التقرير)، وبيانات عامي 1971 و1972.

كما تعد الصبغة التي استخدمتها شركة Scovill Manuf للإفصاح عن أنشطته الاجتماعية من النماذج التطبيقية لهذا النوع من نماذج الإفصاح، ويتضمن التقرير بعض المعلومات الكمية عن فرص التوظيف التي هيأتها الشركة للمجتمع والوسائل الرقابية الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التلوث، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بحماية المستهلك (الفضل وآخرون، 2002)

نموذج : Linowes

قدم Linowes نموذجاً للتقرير عن العمليات الاجتماعية الاقتصادية للوحدة الاقتصادية من خلال قائمة أطلق عليها قائمة العمليات الاقتصادية - الاجتماعية (Socio-

(Economic Operating Statement) وتوضح نتيجة هذه القائمة المقابلة القدرية للعمليات ذات التأثيرات الموجبة (التحسينات Improvement) والسالبة (الأضرار Detriments) بالنسبة لثلاث من مجالات المسؤولية الاجتماعية، وهي الموارد البشرية والموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة (بديوي وعثمان، 2000)

نموذج : Estes

لا يختلف النموذج الذي اقترحه Estes وأطلق عليه تسمية) تقرير التأثير الاجتماعي)، (Social Impact Statement) كثيراً عن النموذج الذي اقترحه Linowes، فالاثنتين يتخذان من وجهة نظر المجتمع أساساً في الإقصاد عن الأنشطة الاجتماعية للمنشأة، كما يتفقان في تعريف التكاليف الاجتماعية على أنها (أي تضحية أو أضرار يقع عنها على المجتمع، أو على أحد عناصره، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، سواء كانت داخلية أو خارجية، سواء دفعت المنشأة مقابلها أو لم تدفع) إلا أن هذا النموذج الذي جعله يختلف عن النموذج السابق له، اهتمامه بالمنافع الاجتماعية إلى جانب التكاليف الاجتماعية، ومحاولته قياس صافي الإسهام الاجتماعي للمنشأة عن طريق مقابلة المنافع الاجتماعية، بالتكاليف الاجتماعية، أي عن طريق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات .. كما أوضح Estes في نموذجه (تقرير التأثير الاجتماعي) أن المنافع الاجتماعية لا تقاس بالتكاليف التي تتحملها المنشأة من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، وإنما تقاس بأي عائد للمجتمع، أو لأحد عناصره، سواء كان هذا العائد اقتصادياً أو غير اقتصادي، وسواء حصلت المنشأة مقابل لهذه المنافع أو لم تحصل، وعلى ذلك يمكن النظر إلى هذا النموذج (ملحق رقم 10) على أنه تطوير للنموذج السابق (الفضل وآخرون، 2002)

نموذج : Seidler

لقد قدم Seidler نموذجين للإقصاد عن الأداء الاجتماعي، النموذج الأول خاص بالمنشآت التي لا تهدف إلى الربح، بينما يتعلق النموذج الثاني بالمنشآت الهادفة للربح، وقد أطلق عليهما (تقرير الدخل الاجتماعي) وباستقراء النموذج الأول والذي تم وضعه لإحدى

الجامعات الأمريكية، والذي يعد من النماذج التي تعرض كلاً من التكاليف والمنافع الاجتماعية، بتبين للوهلة الأولى أن التكاليف التي تتحملها الجامعة تمثل منافع اجتماعية للمجتمع أو لأحد عناصره، بمعنى أن المنافع الاجتماعية تتضمن التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المنشأة، كما هو الحال في نموذج Linowes غير أن المنعمن في النموذج يتضح له، وبشكل لا يدع للشك أن Seidler لم يقس المنافع بهذا الأسلوب، وإنما استخدم القيمة الحالية لصافي الدخل الإضافي المتحقق للمجتمع، أو لأحد عناصره نتيجة زيادة معرفته وتعلمه. فقد رأى Seidler أن المنافع الاجتماعية للتعليم تتمثل في زيادة معرفة الفرد عند تخرجه من الجامعة، عما كان عليه عند التحاقه بها، وحيث إنه في معظم الحالات يزيد دخل خريجي الجامعة عن دخل غير الخريجين، فإن المنفعة الاجتماعية المتحققة للمجتمع من نشاط الجامعة، يمكن أن تقاس بالقيمة الحالية لهذه الدخول الإضافية .

أما النموذج الثاني والخاص بالمنشآت الهادفة للربح، فقد أوضح Seidler أن الدخل الاجتماعي يجب أن يحسب عن طريق تعديل القيمة المضافة بالأداء الاجتماعي، وذلك عن طريق إضافة المخرجات الاجتماعية المرغوبة فيها، وتخفيضها بالأثار الاجتماعية غير المرغوب فيها، وينضح من أن القيمة الاقتصادية المضافة، تم تعديلها بعنصرين هما:

- العنصر الأول: مخرجات مرغوبة اجتماعياً، ولا يمكن بيعها، وتمثل هذه المخرجات المنافع التي تقدمها المنشأة للمجتمع، مثل: برامج التدريب وبرامج رعاية صحية للعاملين..الخ.
- العنصر الثاني: هو الأثار غير المرغوبة اجتماعياً ولم يسدد مقابل لها، ومن بين هذه الأثار تلوث البيئة على الأنشطة الاقتصادية للمنشأة، والمشاكل الصحية التي تسببها منتجاتها والوضوءاء (بديوي وعثمان، 2000) .

نموذج عبد المجيد :

يؤكد النموذج الذي تبناه عبد المجيد للإقصاص عن الأنشطة الاجتماعية على ضرورة إعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن الأداء الكلي للمنشأة، وذلك عن طريق الإقصاص عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في تقرير واحد. ولقد أوضح عبد المجيد في نموذجه أن

مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، هي أربع مجالات أساسية تمثلت في :

- 1- مجال العاملين.
- 2- مجال التفاعل مع البيئة.
- 3- مجال حماية المستهلك.
- 4- مجال الرقابة على التلوث.

وأن الإفصاح عن تلك المجالات الأربع يكون مقتصراً على تكاليفها دون المنافع المتحققة منها، وذلك نظراً للصعوبات التي نكتف عملياً بقياس الأخيرة (أي المنافع) والتعبير التنفيذي عنها، إلى جانب ما تتطلبه عملية قياسها من ضرورة الاتجاه إلى التقدير الشخصي (الفضل وآخرون، 2002) .

ثانياً : العوامل المؤثرة في قرارات المستثمر في سوق الأوراق المالية

العوامل الداخلية:

- يمكن تحديد اهم العوامل الداخلية التي يمكن ان تؤثر على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية فيما يلي : (Gibson, 2003)
- 1- التعلم : يقصد به المبادئ والعوامل المؤثرة فيه الاستراتيجيات التي تعلمها، والعمليات المعرفية والفعالية والسلوك الذي يشكل أهداف عملية التعلم .
 - 2- الدافعية : وتعرف على أنها عملية أو سلسلة من العمليات تعمل على إثارة السلوك الموجه نحو الهدف والمحافظة عليه .
 - 3- الحاجات : تنتج حاجات الإنسان وبشكل هرمي بحسب المتطلبات البشرية .
 - 4- الشخصية : عرفت بأنها مجموعة ثابتة نسبياً من الخصائص التي تم تشكيلها بوساطة الوراثة والعوامل الاجتماعية، والثقافية والبيئية .
 - 5- الاخلاق : هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والمثاليات التي تساعد الفرد في التمييز بين الصح والخطأ والتصرف بناء على ذلك التمييز .
 - 6- المواقف : يمكن تعريفها بأنها إظهار اتجاهات ثابتة نسبياً نحو الآخرين او نحو الاحداث التي يمر بها الفرد .

- 7- الإدراك : هو عملية تحويل الإرشادات الحسية البسيطة الى تمثيلات عقلية معينة .
- 8- اتخاذ القرار : عملية اتخاذ القرار هي جزء من استراتيجيات التفكير كونها تتطلب الكثير من مهارات التفكير بوصفها التحليل والاستنباط اللزمه لاتخاذ القرار .
- 9- الضغط : يمثل نوع من الاستجابة المادية والنفسية لحدث او موقف خارجي يضع قيود مادية ونفسية على الفرد بسبب انحراف في ادائه.

أهمية سوق الأوراق المالية للمستثمرين :

تتبع أهمية سوق الأوراق المالية للمستثمرين سواء العاديين أو المحترفين من أنها تهدف إلى أن يجد هؤلاء الأفراد أسلوباً منظماً لتوظيف أموالهم بما يحقق لهم عائداً يفوق في المتوسط ما قد يحصلون عليه من الصور الأخرى للاستثمار كالودائع والمعارف، وفي الوقت ذاته تصبح سوق الأوراق المالية أداة لاشباع رغبات المستثمر باتاحه فرص الاستثمار امامه لشراء الاسهم والسندات، كما ان هذه السوق تمكنه من الحصول على السيولة في الوقت المناسب مع امكانية استرداد لموالهم باكبر ربح ممكن (أو اقل خسارة ممكنة) في أسرع وقت (الزامل، سليمان بن عبد الملك 2015).

أنواع القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية :

يمكن تحديد أهم أنواع قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية كما يلي (صيري، عبدالله علي 2011) :

- 1- قرار الشراء : يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة أعلى من القيمة السوقية .
- 2- قرار عدم التداول : في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية المالية تساوي القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة.

3- قرار البيع : يلجأ المستثمر الى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي يحوزته اكبر من القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة، في ظل المخاطرة.

المبادئ التي يعتمد عليها القرار الاستثماري :

يمكن تحديد أهم المبادئ التي تعتمد عليها قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية فيما يلي (رمضان، زياد 2007)

1- مبدأ الاختيار : يفترض أن المستثمر يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مخزونات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة ببدل من توظيفها في اول فرصة تتاح له.

2- مبدأ المقارنة : اذا كان للمستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائده ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة.

3- مبدأ الملائمة : كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر .

4- مبدأ التوزيع : تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي ان يقوم على التنوع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

ثالثاً : طبيعه القرارات الاستثمارية ذات البعد الاجتماعي :

تنقسم القرارات الاستثمارية ذات البعد الاجتماعي الى ثلاث مستويات (مطر، محمد

: 2015)

▪ المستوى الاول : معلومات تعبر عن المنافع والتكاليف التي يمكن قياسها بمقياس نقدي .

▪ المستوى الثاني : معلومات كميته تعبر عن المنافع والتكاليف التي لا يمكن قياسها بمقياس نقدي، ويتوافر لقياسها مقاييس نقدية غير كمية .

- المستوى الثالث : معلومات وصفية تعيلا عن المنافع والتكاليف الاجتماعية التي لا يمكن قياسها بمقاييس كمية. (Hiller 2003)

ويلاحظ ان المعلومات غير الكمية قد يكون لها احياناً دلالة اجتماعية لا تقل اهميتها عن المعلومات الكمية، كما هو الحال مثلاً عند تقدير المنفعة الاجتماعية التي تعود على المجتمع من الاستثمار المقترح.

ويجب ارفاق قائمه احصائية مع القوائم المالية المنشورة سنوياً يوضح فيها العناصر التالية:

- 1- انواع الآلات والمعدات المستخدمة في الحد من تكلفه التلوث.
- 2- الاهلاك السنوي لكل انواع الآلات والمعدات المستخدمة في الحد من التلوث.
- 3- مصاريف إزالة النفايات الضارة بالبيئة بعد الانتهاء من العمليات الإنتاجية.
- 4- تكاليف البحث والتطوير في مجال الحد من التلوث.
- 5- المبالغ المدفوعة لمؤسسات الدولة المسؤولة عن حماية البيئة.

مما سبق يمكن تلخيص مجالات الاقصاد عن معلومات الاداء الاجتماعي فيما يلي:

- مجالات تتعلق بالعمالة.
- مجالات تتعلق بالرقابة على البيئة.
- مجالات تتعلق بالتفاعل مع المجتمع.
- مجالات تتعلق بحماية المستهلك.

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية على المتعاملين ببورصة القاهرة

للاوراق المالية

منهجية البحث

تعتمد الدراسة التطبيقية للبحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها للإجابة على فرضيات البحث، للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق لها. وقد تم جمع البيانات من المصادر الثانوية، لإنجاز الجانب النظري، والمصادر الأولية، لإنجاز الجانب الميداني

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في المستثمرين والمضاربين المتعاملين بالأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي يتم تداولها من خلال بورصة القاهرة. ولكن التداول لا يتم مباشرة بل من خلال شركات الوساطة المالية أعضاء البورصة. ونظراً لكون المستثمرين والمضاربين أعدادهم كبيرة ولا يمكن الوصول إليهم بسهولة منهم المصريين والعرب والأجانب ولكون أغلبهم استراتيجيتهم الاستثمارية طويلة الأجل وهناك طرق حديثة للتداول بخلاف زيارة مقر شركة الوساطة تتمثل بالاتصال الهاتفي أو التداول الإلكتروني.

فقد تم اختيار عينة عشوائية من خلال الحصر التقديري للمستثمرين والمضاربين زائري فروع شركات الوساطة المالية العاملة في بورصة القاهرة خلال الفترة من 2018/6/24 حتى 2018/7/12 حيث وزعت (80) استبانة عليهم وتم الحرص على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث.

أداة البحث:

يعتمد الباحث في الحصول على بيانات الدراسة الميدانية على قائمة الاستقصاء، والتي تم توزيعها على عينة البحث، وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1): درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	محدود للغاية	محدود	متوسط	فوي	فوي للغاية
الدرجة	1	2	3	4	5

لتحديد الأوزان النسبية للإجابة على قائمة الاستقصاء وتتراوح الأوزان من (1 إلى 5). وقد اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة 'محدود للغاية' وذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو (20%) وهو يتناسب مع هذه الاستجابة، والوزن النسبي لدرجة (3) 'متوسط' هو (60%).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بتفريغ وتحليل قائمة الاستقصاء من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، الإصدار الثامن عشر، ونظراً لأن البيانات الواردة في قائمة الاستقصاء بيانات وصفية، وترتيبية فقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية للامعلمية، وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة الأهمية النسبية لكل عنصر: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي، لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويحدد الباحث في وصف مجتمع الدراسة.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة ومدى اتساق الردود المجمعة من المستقصي منهم مع بعضها البعض، بالإضافة لمدي إمكانية الاعتماد علي نتائج الدراسة في تعميم النتائج، بالإضافة لحساب معامل الصدق.
- 3- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي لقائمة الاستقصاء .

4- اختبار كروسكال - والاس (Kruskal - Wallis Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

5- استخدام معامل الانحدار المتعدد ويتم استخدام معامل الانحدار بطريقة الانحدار المتعدد بطريقة (Enter)، لتحديد أهم المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع، وكذلك حساب معامل التحديد المعدل لقياس قدرة المتغير المستقل على تفسير التغيرات الكلية في المتغير التابع.

الوصف الإحصائي لعينة البحث وفقاً للمعلومات العامة:

فيما يلي عرض لخصائص عينة البحث وفقاً للمعلومات العامة:

(أ) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (2): توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دكتوراه	8	10
ماجستير	16	20
بكالوريوس / ليسانس	36	45
مؤهل متوسط	20	25
المجموع	80	100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه 10% من المستثمرين، ونسبة الحاصلين على شهادة الماجستير 20% من المستثمرين، ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس / ليسانس 45% من المستثمرين، ونسبة الحاصلين على مؤهل متوسط 25% من المستثمرين، وهذا يدل على كون الاستثمار في البورصة يشمل جميع فئات المجتمع.

ب) توزيع عينة البحث حسب سنوات الاستثمار في الأوراق المالية:

جدول رقم (3): توزيع عينة البحث حسب سنوات الاستثمار في الأوراق المالية

سنوات الاستثمار في الأوراق المالية	العدد	النسبة المئوية %
من 1-5 سنوات	16	20%
من 6 - 10 سنوات	43	53.75%
من 11-20 سنة	21	26.25%
المجموع	80	100%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة من استثمروا أموالهم ما بين (1-5) سنوات 20%، ونسبة من استثمروا أموالهم ما بين (6-10) سنوات 53.75%، ونسبة من استثمروا أموالهم ما بين (11-20) سنة 26.25%، وهذا يدل على كونه وبالرغم من أن عصر بورصتي القاهرة والاسكندرية يفوق 20 سنة إلى أنه عدد كبير من المستثمرين اتجهوا لتوظيف أموالهم فيها من فترة قريبة إذا ما قورن ذلك بعمرها.

ج) توزيع عينة البحث حسب نوع توظيف الأموال:

جدول رقم (4): توزيع عينة البحث حسب نوع توظيف الأموال

نوع توظيف الأموال	العدد	النسبة المئوية %
استثمار	27	33.75%
مضاربة	15	18.75%
استثمار + مضاربة	38	47.5%
المجموع	80	100%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة من يوظفون أموالهم لغرض الاستثمار 33.75%، ونسبة من يوظفون أموالهم لغرض المضاربة 18.75%، ونسبة من يوظفون أموالهم لغرض الاستثمار والمضاربة معاً 47.5%، وهذا يدل على أنه هناك توجه نحو

استراتيجية في توظيف الأموال تجمع بين الاستثمار طويل الأجل والمضاربة قصيرة الأجل للاستفادة من مزاياهما.

(د) توزيع عينة البحث حسب نوع المستثمر/المضارب:

جدول رقم (5): توزيع عينة البحث حسب نوع المستثمر/المضارب

النسبة المئوية %	العدد	نوع توظيف الأموال
100%	80	فرد
100%	80	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المستثمرين الأفراد من العينة 100%، ولا يوجد في العينة مستثمرين من الشخصيات الاعتبارية، وهذا يدل على مدى اهتمام الأفراد الطبيعيين بتوظيف أموالهم في البورصة للاستفادة من الفرص الاستثمارية الموجودة وتحقيق الأرباح، بدلاً من اللجوء إلى تأسيس المشاريع الاستثمارية .

(هـ) توزيع عينة البحث حسب حجم الأموال المستثمرة:

جدول رقم (6): توزيع عينة البحث حسب حجم الأموال المستثمرة

النسبة المئوية %	العدد	حجم الأموال المستثمرة
47.5%	38	أقل من 300000 ج
15%	12	ما بين (300001 ج - 400000 ج)
21.25%	17	ما بين (400001 ج - 500000 ج)
16.25%	13	أكثر من 500000 ج
100%	80	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن من بلغ حجم أموالهم المستثمرة أقل من 300000 ج نسبتهم 47.5%، ومن لهم أموال مستثمرة ما بين (300001 ج - 400000 ج) نسبتهم

15%، ومن لهم أموال مستمرة ما بين (400001-500000 ج) نسبتهم 21.25%. ونسبة من كان حجم أموالهم المستمرة أكثر من 500000 ج بلغ 16.25%. وهذا يدل على أن معظم المستثمرين في البورصة من الصغار.

(و) توزيع عينة البحث حسب القطاع المستثمر فيه:

جدول رقم (7): توزيع عينة البحث حسب القطاع المستثمر فيه

النسبة المئوية %	العدد	عدد قطاعات الاستثمار
13.75%	11	الاستثمار في قطاع واحد
30%	24	الاستثمار في قطاعين
23.75%	19	الاستثمار في ثلاث قطاعات
17.5%	14	الاستثمار في أربع قطاعات
15%	12	الاستثمار في أكثر من أربع قطاعات
100%	80	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المستثمرين في قطاع واحد بلغت 13.75%، وأن نسبة المستثمرين في قطاعين بلغت 30%، ونسبة المستثمرين في ثلاث قطاعات بلغت 23.75%، ونسبة المستثمرين في أربع قطاعات بلغت 17.5%، ونسبة المستثمرين في أكثر من أربع قطاعات بلغت 15%، وهذا يدل على أن هناك تنوع في الواجهة الاستثمارية للمستثمرين نحو القطاعات الاقتصادية وهذا يتوافق مع فلسفه المحافظ الاستثمارية والتنوع الاستثماري.

■ معامـل الثبـات والصدق:

يقصد بثبات قائمة الاستقصاء أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغيرها بشكل جوهري، فيما لو تم إعادة توزيعها على فئات مجتمع البحث

عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة البحث وذلك بحساب معامل الثبات (معامل ألفا كرونباخ) المعبر عنه (Alpha) لأسئلة الاستقصاء (وهو ما يسمى بمعامل الاعتمادية)، ويستخدم لبحث مدى إمكانية الاعتماد علي نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج. ويتضح أن قيم معامل الثبات مقبولة لجميع الفقرات، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء خمسة محاور، وتراوحت قيمة معامل الثبات في قائمة الاستقصاء بكل محاورها بين (0.734) لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، و(0.925) لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة، وكانت قيم معامل الثبات لجميع مجالات قائمة الاستقصاء (0.997)، وهذا يعني أن قيمة الثبات مرتفعة لجميع مجالات قائمة الاستقصاء.

وبحساب قيم معامل الصدق (معامل الصدق = الجذر التربيعي لمعامل الثبات). فإنها تتراوح بين (0.946) لمحور الالتزام بالإفصاح عن مسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، و(0.857) لمحور الالتزام بالإفصاح عن مسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، وكانت قيم معامل الثبات لجميع مجالات قائمة الاستقصاء (0.998)، وهذا يعني أن قيمة الصدق مرتفعة لجميع مجالات قائمة الاستقصاء.

• صدق المقياس:

أ) الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل سؤال من أسئلة قائمة الاستقصاء مع المحور الذي ينتمي إليه هذا السؤال، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، للتأكد من مدى ارتباط فقرات قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال فحص ارتباط فقرات كل مجموعة على حدة، وتم ذلك من خلال فحص ارتباط كل فقرة من الفقرات مع المجموع الكلي لنفس المجموعة، وذلك باستخدام معامل الارتباط سبيرمان، ويتضح أن جميع فقرات قائمة الاستقصاء كل فقرة مرتبطة بالمجموعة التي تمثلها ارتباطاً إيجابياً. وهي دالة عند مستوى 0.005، لأن مستوى الدلالة أقل من 5%، حيث يتراوح معامل الارتباط بين (0.424) للفقرة التي رقم (1) المنتمية لمحور الالتزام بالإفصاح عن مسؤولية الاجتماعية تجاه

الموظفين، و(0.911) للفقرة رقم (3) المنتمية لمحور اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويتضح أن هناك ارتباطاً باتجاه علاقة طردية، وقوة العلاقة بمستوى من (متوسط إلى قوي للغاية).

ب) الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لقررات قائمة الاستقصاء. وتم استخدام معامل الارتباط سبيرمان لقياس الصدق البنائي لمجالات قائمة الاستقصاء. ويتضح أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور ومجالات قائمة الاستقصاء دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.005، لأن مستوى الدلالة أقل من 5%، حيث تتراوح معامل الارتباط بين (0.713 إلى 0.929)، والمتوسط الكلي لمجال الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية معامل ارتباطه (0.994) بمستوى قوي للغاية. ويتضح أن هناك ارتباطاً باتجاه علاقة طردية، وقوة العلاقة بمستوى من (قوي إلى قوي للغاية)، وبذلك تعتبر جميع محاور قائمة الاستقصاء صادقة لما وضعت لقياسه.

• الإحصاء الوصفي لمجالات قائمة الاستقصاء:

يتضح بناءً على الإحصاء الوصفي لمحاور قائمة الاستقصاء، أن الوسط الحسابي لقررات قائمة الاستقصاء يتجه نحو الإجابة بمستوى قوي على معظم فقرات قائمة الاستقصاء، حيث يتراوح بين وسط حسابي قدره (3.5333) وانحراف معياري قدره (0.7303) في الفقرة رقم (3) بمستوى (قوي) والمنتمية لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، ووسط حسابي قدره (4.2333) وانحراف معياري قدره (0.85836) في الفقرة رقم (3) بمستوى (قوي للغاية) والمنتمية لمحور الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.

ويتضح أن المتوسط الحسابي لاستجابات جميع الباحثين في كل المحاور والمتوسط الحسابي الكلي لقائمة الاستقصاء يتراوح من (3.7611 إلى 4.0444) وهو بمستوى يتراوح من (قوي إلى قوي للغاية)، كما تجدر الإشارة إلى أن المتوسط الكلي لقائمة

الاستقصاء (3.8910)، وذلك يدل على أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين في كل محاور قائمة الاستقصاء بمستوى قوي وهذا مؤشر إيجابي لصالح فقرات قائمة الاستقصاء.

الاختبار الإحصائي لفرضيات البحث:

جدول رقم (8): تقديرات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة (Enter)

التقديرات			F.	sig.	معامل التحديد المعدل (R2)	
Sig.	T	B				
0.00	3.002	1.608	Constant	10.102	0.00	0.678
0.00	1.164	0.193	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.			
0.00	7020.	1280.	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.			
0.00	0.719	0.151	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.			
0.00	1.919	0.401	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.			
0.00	0.995	0.139	الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين.			

يوضح الجدول رقم (5) تقديرات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة (Enter) بهدف تحديد محاور الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية (المتغيرات المستقلة)، التي تؤثر في المتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)، ويوضح من الجدول معنوية نموذج الانحدار المتعدد، وأن المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع بدرجات متفاوتة هي كما في معادلة الانحدار.

(أ) معادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$Y = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \dots + \beta_k X_k + E$$

المتغير التابع Y = الجزء الثابت a + المتغير المستقل الأول $X1$ + المتغير المستقل الثاني $X2$ + المتغير المستقل الثالث $X3$ + المتغير المستقل الرابع $X4$ + المتغير المستقل الخامس $X5$ + E (تمثل الخطأ العشوائي).

المعادلة:

اتخاذ القرارات الاستثمارية = 1.608 (الجزء الثابت) + 0.193 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع) + 0.128 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء) + 0.151 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين) + 0.401 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة) + 0.139 (الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين)

وفق معادلة الانحدار السابقة يتضح ما يلي:

- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.193 درجة.
- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.128 درجة.
- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.151 درجة.
- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.401 درجة.

- كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.139 درجة.

(ب) تفسير المتغيرات المستقلة للتغير في المتغير التابع:

وتفسر المتغيرات المستقلة (67.8%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ويتضح ذلك من خلال:

- معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2): أن المتغيرات المستقلة، وهي متغيرات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، تفسر (67.8%) من التغير الكلي في المتغير التابع، وهو اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويألفي النسبة (32.2%) ترجع لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.
- اختبار معنوية المتغيرات المستقلة: باستخدام اختبار (T.Test) فإن المتغيرات المستقلة وهي متغيرات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك عند مستوى معنوية 0.05.

وبناءً على ما سبق يتضح التالي:

1- ' يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع على اتخاذ القرارات الاستثمارية. ' حيث أن كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.193 درجة.

2- ' يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية ' حيث أن كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن

المسؤولية الاجتماعية تجاه الجمهور يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.401 درجة.

3- * يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء على اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ حيث أن كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.016 درجة. ويتضح أن الأثر ضعيف جداً ويمكن إهماله.

4- * يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة على اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ حيث أن كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.188 درجة.

5- * يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ حيث أن كل تحسين قدره درجة واحدة في الالتزام بالإفصاح عن مسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية بمقدار 0.188 درجة.

جدول رقم (10): نتائج اختبار كروسكال - والاس للفرق بين المتوسطات

المعنوية	P-value	Chi- square	البيانات العامة
غير معنوي	0.888	0.238	نوع توظيف الأموال
غير معنوي	0.142	6.885	نوع المستثمر/المضارب
غير معنوي	0090.	14.567	حجم الأموال المستثمرة

يتضح من نتائج الجدول رقم (10) لا معنوية بنود المعلومات المخصصة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب) عند مستوى معنوية 0,05، حيث أن قيمة P-value أكبر من مستوى معنوية (5%)، وبذلك على عدم وجود اختلاف بين متوسط استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى تلك البيانات، بينما يوجد اختلاف بين متوسط استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى (حجم الأموال المستثمرة).

ومما سبق من نتائج الجدول رقم (10) يتضح أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب). ونقبل بالفرض البديل بالنسبة ل (حجم الأموال المستثمرة)، كالتالي:

توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات المبحوثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (حجم الأموال المستثمرة). لذلك نقبل.

نتائج وتوصيات البحث:

نتائج البحث:

- 1- كلما زاد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية كلما زادت فعاليتها في ترشيد القرارات الاستثمارية
- 2- كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية كلما احتوت معلومات أكثر واقعية وبالتالي تصبح أكثر ملاءمة لخدمة أهداف المستثمرين.
- 3- تتأثر قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية بدرجة كبيرة بالتجارب والخبرات السابقة للمستثمرين .
- 4- لا يزال الفكر المحاسبي المعاصر لم يتوصل إلى طرق محاسبية تتميز بموضوعية في عملية القياس المحاسبي لمنافع الأنشطة الاجتماعية وذلك بسبب الصعوبات التي تتمثل في التعبير عن هذه المنافع بالقياس النقدي.

- 5- التزام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.
- 6- التزام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.
- 7- التزام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.
- 8- التزام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.
- 9- التزام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين له أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى 0.05 على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.
- 10- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات الباحثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (نوع توظيف الأموال، نوع المستثمر/المضارب).
- 11- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة بين متوسطات استجابات الباحثين حول الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تعزى للبيانات العامة (حجم الأموال المستثمرة).
- 12- العديد من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة ورغم أنها تحقق أرباح إلا أنها لم تقدم شيء اتجاه المجتمع أو حماية البيئة.
- 13- عدد محدود من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة القاهرة تركز على الإفصاح الكافي لمسؤوليتها الاجتماعية بطريقة منفصلة .

توصيات البحث

في ظل ما سبق من نتائج يوصي الباحث بالنقاط التالية:

- 1- ضرورة قيام ادارة سوق الاوراق المالية بتوفير جميع المعلومات التي من الممكن ان تساعد المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية .
- 2- يجب على المستثمرين التعامل مع الشركات التي تلتزم بالقصاح المحاسبي عن مسؤوليتها الاجتماعية بقوائمها المالية .
- 3- ضرورة أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية إلزامي وغير اختياري.
- 4- عقد ورش عمل وندوات بحضورها المسؤولين وأصحاب القرار في الشركات والجهات الإشرافية والرقابية حول المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي.
- 5- اتباع طريقة التقارير الاجتماعية المنفصلة التي تركز على القوائم المالية للأداء الاجتماعي للشركات، أو طريقة التقارير المالية والاجتماعية المدمجة بحيث تكون البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة معروضة بشكل مناسب مع وجود إفصاح وإيضاح كافي.
- 6- زيادة وعي وثقافة المساهمين الحاليين والمرتبين حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
- 7- استفادة الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة القاهرة من تجارب الشركات الأخرى الإقليمية والدولية في مجال الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- أحمد، نور الدين عبدالله (2005)، نحو تطوير نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي للأداء البيئي والاجتماعي: دراسة تحليلية انتقادية بالتطبيق على شركة الإسمنت المساهمة العامة الأردنية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان.
- 2- يامزاحم، فائز محمد (2003)، إثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان.
- 3- بدوي، محمد (2000)، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- 4- حنان، رضوان (2003)، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان.
- 5- رمضان، زياد (2007)، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط4، دار وائل للنشر، عمان.
- 6- الزامل، سليمان بن عبد الملك (2015)، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية - دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 7- الشرايري، ماجد، المومني، غازي (2006)، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد (67)، القاهرة.

- 8- صبح، نبيل (2014)، دراسة مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، بحث ماجستير مهني، جامعة الملك عبدالعزيز، الرياض.
- 9- عسيري، عبدالله علي (2011)، إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مجلد (33)، العدد (2)، الزقازيق.
- 10- الفرح، عبدالرزاق، الهنداوي، رياض (2011)، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة: دراسة حالة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2007 و2008، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد (7)، العدد (2)، عمان.
- 11- القاضي، حسين، حمدان، مأمون (2001)، نظرية المحاسبة، الطابعة الاولى، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان.
- 12- مطر محمد، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطابعة السابعة، دار وائل للنشر، عمان. (2015).
- 13- القيومي محمد، « تحديات في المشاكل المحاسبية المعاصرة. » مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، (2004).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- American Accounting Association (AAA) (1976), **Report of the committee on the measurement of social costs**, the accounting review, supplement volume, accounting for social performance.
- 2- Guthrie, J. & Cuganesan, S. & Ward, L. (2008), **Industry specific social and environmental reporting: The Australian Food and Beverage Industry**, Accounting Forum (32).

- 3- Gibson J. L ., Donnelly, J. H ., Ivancerich J. M ., Konopaske R.(2003) *Organization* , Mc Graw Hill .
- 4- Hiller R. (2003) *From Efficient Markets Theory to Behavior Finance* , Journal of Economic Perspectives.
- 5- Hall, P., and Riek R. 1998. *The effect of Positive Social and on Shareholder Wealth*. Journal of Financial and Strategic Decisions. 11(2).
- 6- Jennifer, Griffin, John, Mahon (1997), **The corporate social performance and corporate financial performance debate**, Boston university, Vol. (36), No.(1).
- 7- Kandola, Pratima (2004), **Corporate Social Responsibility: why good people behave badly in organizations**, 2004.
- 8- Lu, Yingjun., Abeysekera, Indra. (2014), **Stakeholders' power, corporate characteristics, and social and environmental disclosure: evidence from China**. Journal of Cleaner Production, (64).
- 9- Macarulla, F, & Talalweh, M. (2012), **Voluntary Corporate Social Responsibility Disclosure: A Case Study of Saudi Arabia**, Jordan Journal of Business Administration, (8), (4).
- 10- Mahoney, L. and Roberts, R. W. (2007), **Corporate social performance, financial performance and institutional ownership in Canadian firms**, Accounting Forum.

- 11-Muttakin, M.B., & Khan, A. (2014). **Determinants of corporate social disclosure: Empirical evidence from Bangladesh.** *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*
- 12-Ndemanga, D. A., & Koffi, E. T. (2009), **Ownership Structure, Industry sector and Corporate Social Responsibility (CSR) practices: - The case of Swedish listed companies,** unpublished thesis, University of Gothenburg, Swedish.
- 13-Narwal, Mahabir, *Corporate Social Responsibility of Indian Banking Industry*, *Social Responsibility Journal*, Vol.3, Issue.4, pp.49-60. From [www.emeraldinsight.com /0959-0552.htm](http://www.emeraldinsight.com/0959-0552.htm). cited on 3/3/2010.
- 14-Zairi, Mohammad, " *Social Responsibility, " and impact on Society*". *The TQM Magazine*, Vol.12, No.3, 2000.

الملاحق

قائمة الاستقصاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة/..... الفاضلة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان: أثر الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية (دراسة تطبيقية على المتعاملين ببورصة القاهرة للاوراق المالية)

بهذه المناسبة استقصاء للتعرف على آرائكم، وحفاظاً على وقت سيادتكم نرجو منكم التكرم بقراءة العبارات في قائمة الاستقصاء ووضع علامة (✓) وفقاً لما ترونه مناسباً من واقع خبرة سيادتكم في هذا المجال.

ويتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير على مساعدتكم وتعاونكم، مع التأكيد لسيادتكم أن البيانات التي ستتكرمون بتوفيرها سوف تعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط.

د/ أحمد حسن توفيق حسن

قائمة الاستقصاء

القسم الأول: بيانات عامة:

أرجو من المستجيب أن يضع علامة (✓) أمام الاختيار الذي يراه مناسباً بكل دقة وموضوعية لكل من العبارات التالية:

1- الاسم: (اختياري)

2- الجنس: ذكر أنثى

3- المؤهل العلمي:

4- سنوات الاستثمار في الأوراق المالية:

5- نوع توظيف الأموال: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

استثمار مضاربة

6- نوع المستثمر/ المضارب:

فرد شخصية اعتبارية

7- حجم الأموال المستثمرة:

أقل من 300000 ج (من 300001 ج إلى 400000 ج)

من 400001 ج إلى 500000 ج أكثر من 500000 ج

11- تقرأ القوائم المالية الصادرة عن الشركات:

نعم لا

القسم الثاني: معلومات تتعلق بمحاور البحث:

يرجى قراءة ما يلي بعناية: الرجاء وضع علامة (✓) أمام الاختيار الذي يعكس

مدى التزامكم بكل فقرة من الفقرات في المجالات التالية:

الفقرات				
غير ملتزم تماماً	غير ملتزم	ملتزم بدرجة متوسطة	ملتزم	ملتزم تماماً
المجال الأول: الالتزام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:				
المحور الأول: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع:				
				1- تقوم الشركات بالإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه للمجتمع المحلي.
				2- تحرص الشركات على الإفصاح عن مساهمتها في إقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي.
				3- تلتزم الشركات بالإفصاح عن تعيين موظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة.
				4- تلتزم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في حالة الأزمات والكوارث.
المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء:				
				1- تلتزم الشركات بالإفصاح عن الاهتمام بشكاوى العملاء والعمل على حلها بصورة عاجلة.
				2- تقوم الشركات بالإفصاح عن إشراكها باقتراحات العملاء وتعمل على دراستها.
				3- تلتزم الشركات بالإفصاح عن الاهتمام بتقديم خدماتها بجودة عالية وأسعار مناسبة.
				4- تلتزم الشركات بالإفصاح عن التعامل بشفافية مع جمعية حماية المستهلكين.
				5- تقوم الشركات بالإفصاح عن عمل الأبحاث التسويقية لتحديد احتياجات العملاء.
				6- تفصح الشركات عن عمل وإعداد برامج إعلامية لتتبع ثقافة العملاء حول خدماتها وطرق استعمالها.

الفقرات				
غير ملتزم	غير ملتزم	ملتزم بدرجة متوسطة	ملتزم	ملتزم تماما
المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية (الموظفين):				
				1- تلتزم الشركات بالإفصاح عن ضمان حق الموظف في التدريب والتطوير المستمر.
				2- تحرص الشركات على الإفصاح عن تحقيق الأمن الوظيفي للموظفين.
				3- تصحح الشركات عن تبني سياسة توزيع حصة من الأرباح السنوية على الموظفين.
				4- تلتزم الشركات بالإفصاح عن عمل تأمين صحي للموظفين.
				5- تلتزم الشركات بالإفصاح عن وجود برنامج تحفيزي لتملك بعض الأسهم للموظفين.
المحور الرابع: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:				
				1- تقوم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في منع التلوث في البيئة.
				2- تحرص الشركات على الإفصاح عن التخلص من مخلفات مشاريعها بطرق علمية.
				3- تلتزم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في الحاصلات الخاصة للبيئة.
				4- تصحح الشركات عن مساهمتها بتتمة الأماكن الطبيعية.
				5- تلتزم الشركات بالإفصاح عن سياستها في حماية البيئة.
المحور الخامس: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:				
				1- تصحح الشركات عن تعظيم قيمة السهم.
				2- تلتزم الشركات بالإفصاح عن تحقيق أقصى ربح ممكن.
				3- تحرص الشركات على الإفصاح عن المحافظة على أصول المؤسسة.
				4- تقوم الشركات بالإفصاح عن حصول المساهمين على المعلومات الكاملة عن أدائها.
				5- تصحح الشركات عن التعامل بعدالة مع المساهمين دون أي تمييز.
				6- تلتزم الشركات بالإفصاح عن مشاركة المساهمين في القرارات الهامة.

غير ملتزم تمامًا	غير ملتزم	ملتزم بدرجة متوسطة	ملتزم	ملتزم تمامًا	الفقرات
					المجال الثاني: القرارات الاستثمارية:
					1- تؤثر البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة على قرارات بيع الأوراق المالية.
					2- تؤثر البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة على قرارات شراء الأوراق المالية.
					3- تؤثر البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة على قرارات عدم تداول الأوراق المالية.
					4- البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة تجعل التعامل بالأوراق المالية متجه صوب اتخاذ قرار المضاربة (الاستراتيجية قصيرة الأجل).
					5- البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة تجعل التعامل بالأوراق المالية متجه صوب اتخاذ قرار الاستثمار (الاستراتيجية طويلة الأجل).
					6- تلعب البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة دور كبير في المقاضلة بين البدائل الاستثمارية.
					7- تلعب البيانات المالية التي تعكس الأداء الاجتماعي للشركة دور كبير في التنوع الاستثماري.
					8- تعتبر القوائم المالية الاجتماعية جزء أساسي ومهم في القوائم المالية لاتخاذ القرارات المناسبة.

انتهت قائمه الاستقصاء....

جزيل الشكر والتقدير لإهتمامكم

د/ أحمد حسن توفيق

